



في ساحة
سائين قرب
مكان اغتيال
الحسن (مروان)
طحطح

في لبنان، ليس لأن مروان شربل أفتى بأن لا وجود لها في لبنان (ربما لأن شربل أعلن «شهرًا آمنًا» في لبنان استطاع فيه أن يبسط الأمن ونفوذ الدولة على البقاع جميعاً)، بل لأن «القاعدة» لا تزج إسرائيلي. كما أن المهارة الاستخباراتية لحزب الله وقدرته على تحصين تنظيمه ضد الاختراق الذي نخر في أجسام كل التنظيمات الفلسطينية من دون استثناء بسبب التسبب الأمني والتهور والانفتاح غير الحكيم) زادت من مطالب إسرائيل وأميركا بالمساعدة في التجسس على حزب الله. وقد عملت أميركا على تسخير وسائلها الإلكترونية للتجسس على حزب الله لكنها لا تكفي: والعنصر البشري هو الذي احتاجت إليه أميركا كما احتاج إليه العدو، فكان التعويض عنه بالتجسس الاتصالي. من هنا ولدت شعبة المعلومات وتعاضم دورها بقرار سعودي - أمريكي مشترك.

ولكن كان لـ «شعبة المعلومات» دور آخر. كان الجهاز ضالماً بصورة كبيرة في الصراع السوري. وهنا أيضاً لم يكن دوره عفواً أو من بنات أفكار الحسن. بل كان دوره تنسيقياً يتقاطع مع دور مرسوم من الاستخبارات السعودية. والاستخبارات السعودية في سوريا تخطت الدور الذي حدّته أميركا بناء على تخوفها من تنامي دور التنظيمات الجهادية. إن صورة أشرف ريفي أمام قبر الحريري بعد تفجير دمشق الذي أودى بحياة أصف شوكت كانت بمثابة إعلان مسؤوليته - من منظور النظام السوري - أو كانت على الأقل بمثابة إعلان حرب بالواسطة. إن شعبة المعلومات كانت سفارة الاستخبارات السعودية في سوريا، وكانت تنسق مع وكلائها في لبنان لتسهيل تهريب السلاح والمال إلى سوريا. إن وسام الحسن كان على الأرجح وراء التغطية المقصودة على أكبر عملية تهريب سلاح يعرفها لبنان منذ زمن في عملية «لطف الله 2». ماذا كان يمكن أن يكون رد فعل «حكومة حزب الله» وأجهزة الإعلام في لبنان لو أن الجيش اللبناني كشف تورطاً لحزب الله في تهريب السلاح في صندوق سيارة إلى سوريا؟ كان مجلس الأمن قد انعقد في جلسة خاصة على الأرجح.

نحن نشهد صراعات بين أجهزة استخبارات إقليمية وعالمية على أرض لبنان. قد يكون تكثيف عمل الأجهزة الأجنبية على أرض لبنان هو الأعظم منذ الحرب الباردة. وكان وسام الحسن المنسق الرئيسي لعمل فريق من الفريقين في هذا الصراع العالمي. لكن لماذا يظن اللبناني الأداة أنه أكبر من اللعبة وأنه قادر على تسيير من يسير خطاه؟

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

العدو في 1967). هذا لم يعد ممكناً اليوم على الإطلاق. تخضع كل أجهزة الحكومة الأميركية منذ الثمانينيات لإدارة صهيونية محكمة وخصوصاً أن الصهيونية في الكونغرس وفي مراكز الأبحاث نجحوا ايماً نجاح في تدمير كل الفريق «المستعرب» في أجهزة الحكومة الاستخباراتية والعسكرية وفي وزارة الخارجية. لم يعد هناك من أمثال ريتشارد باركر أو ريتشارد مورفي (بصرف النظر عن الحكم على سياساتهما كموظفين في إدارات أميركية) في منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى. هذا ليس زمن المستعربين: هو زمن الصهيونية من أمثال جيفري فيلتمان الذين يصلون إلى المنصب ليس بحكم العلم والمعرفة أو اللغة (بالكاد يستطيع فيلتمان أن يقول «أهلاً» بالعربية) بل بحكم التحالف المبرك مع الصهيونية.

هناك من قال إن دور وسام الحسن كان أكبر منه: لا، كان أصغر منه. كان يقوم بدور المتعاقد والمُنْفَذ فقط. كان يلعب دوراً مرسوماً من الخارج (السعودي والأميركي). لكن المهمة الأساسية والتي على أساسها «تعملت» «شعبة المعلومات» كانت في مجال التجسس على حزب الله وحتى التخريب عليه. كل ما يُقال عكس ذلك أو ما يُقال عن مقارعة العدو الإسرائيلي جاء من الجهاز الإعلامي والدعائي لوسام الحسن. كانت «الشعبة» تجند عملاء ومخبرين في طول البلاد وعرضها من أجل الإحكام على معلومات تتعلق بكل جوانب تنظيم حزب الله. كان اهتمام أميركا (وإسرائيل إلى جانبها) بالمعلومات عن حزب الله يفوق اهتمامها بشؤون «القاعدة»

تكون إسرائيل قد قامت بقتل الحسن. ثم، أين ظهرت مكانم عدا «شعبة المعلومات» لإسرائيل في عملها في لبنان؟ إذا كان الجيش اللبناني يلام في عدوان تموز لأنه نخاذل ولم يقدم إلا خطباً لميشال سليمان ونصائح للعدو من قبل لئو المر، فإن «شعبة المعلومات» غابت عن السمع تماماً في عدوان تموز. هي بحكم وظيفتها في جهاز آل سعود وآل الحريري (التابع)، كانت في صف مناهض لفريق المقاومة في لبنان.

هناك من أعطى مثال اغتيال أبو حسن سلامة دليلاً على قدرة إسرائيل على قتل عربي حتى لو كان متعاوناً مع الاستخبارات الأميركية (هذا دون الانتقاص من النزعة المنطقية التي لا يمكن أن تنفي عن العدو قدرته أو رغبته في ارتكاب الجرائم). لكن حالة أبو حسن سلامة لا تقارن بحالة وسام الحسن. كان أبو حسن يتعاون مع الاستخبارات الأميركية بعلم وموافقة قيادته السياسية (ياسر عرفات). وكان أبو حسن يتعاون مع أميركا في أمور توافق عليها القيادة السياسية ومن دون التقاطع مع مصلحة إسرائيل، وفق حسابات عرفات. وبصرف النظر عن الحكم على أبو حسن (الذي كان يهوى المفاخرة والمظاهر وأحسن المناضل أبو داود في وصفه في مذكراته القيمة)، فإن أبو حسن لم يكن يتقاطع في عمله مع العدو الإسرائيلي. ويجب أن نتميز بين المراحل التاريخية. عمل أبو حسن في مرحلة كانت فيها بعض أجهزة الحكومة الأميركية (مثل الـ«سي. أي. إي» ووزارة الخارجية) معارضة لإسرائيل وقادرة على القيام بعمليات ضد مصالح إسرائيل (مثل السفينة «ليبرتي» التي أغرقها

إن هذه العملية ستعيد للحركة الكردية في تركيا زعيمها المعتدل أوجلان وترسل بالمتشددين والمتطرفين إلى الصفوف الخلفية، وربما إلى خارج الصورة.

إن هذا القرار سيجعل المبادرة الاستراتيجية بيد أردوغان وحكومته، ويعطيه أفضلية المبادر والمعتدل تركيا وإقليمياً وعالمياً، ويضع حركة التمرد الكردي المسلح في خانة رد الفعل الدفاعي والضمور، فالنلاشي.

إن تركيا، الدولة والمجتمع، ستخلص إلى الأبد من تعقيدات وتناقضات المشكلة القومية والتكوينية العتيقة، وتتوجه نحو التكامل والبناء ومواصلة التقدم الحضاري. إن الاستجابة لمطالب المعتقلين والسجناء الأكراد، ومنها إطلاق سراح زعيمهم أوجلان، ستكرس رمزية هذه الخطوة بوصفها عملية تتعلق بما هو أكبر من شخص الزعيم السجين، ذلك لأنها ستطلق سراح أمتين مهمتين من قصص مشاكل مزمنة وصراع دموي طال أمده أكثر مما يجب، ومن مواقف مزمنة بان خطلها وعبثيتها وانعدام أي أفق لها يتم بلوغه عبر العنف والسلاح. ولنا في ما حدث في «جنوب أفريقيا» يوم الحادي عشر من شباط 1990 بين فريدريك دي كليرك ونيلسون مانديلا أسوة حسنة ومبادرة شجاعة أطلقت سراح أمتين وشكلت منهن أمة متصالحة مع نفسها ومع العالم!

* كاتب عراقي

الاحتجاجية والتحريرية الكردية. إن الصراع سيشتد، ولن يكون في قدرة أي طرف أن ينتصر فيه ويلغي الطرف المقابل، وإذا كانت ثلاثة عقود من القتال لم تقنع الدولة التركية بهذه الحقيقة البينة والناصفة، فإن على هذه الدولة أن «تغير خيلها» كما يقال، وتبحث لنفسها عن زعماء شجعان قادرين على اجترار الحلول الحقيقية والناجعة التي ستنتقل بتركيا من دولة آيلة إلى التدهور والتفكك بفعل صراع المكونات المجتمعية المقموعة، إلى تركيا الديمقراطية الاتحادية الناهضة والمتماسكة.

من ناحية أخرى، وبحسابات الربح والخسارة الاستراتيجية، فإن إطلاق سراح أوجلان، رغم أنه سيقضم جزءاً من «الكعكة» الانتخابية المؤيدة لحزب أردوغان، وهذا ثمن طبيعي جداً لعملية ثورية كبرى كهذه، ولكنه، إذا ما قدر لحكومة العدالة والتنمية والقضاء التركي أن يُقدما عليه، سيكون ربحاً مستقبلياً صافياً لتركيا لعدة أسباب منها:

إن أوجلان وعدداً من زملائه أعلنوا بوضوح وعلى نحو رسمي موثق أنهم ضد تفكيك تركيا والانفصال عنها في دولة كردية. وإن أقصى ما يطمحون إليه هو صيغة للحكم الذاتي ضمن تركيا ديمقراطية اتحادية، وهذا بحد ذاته أفق يهدئ الكثير من مخاوف الوطنيين الأتراك ويحجّم من تأثيرات القوميين المتطرفين بين صفوفهم.

أنجز أردوغان وحزبه الكثير في ميدان البناء الاقتصادي، وانتقل بتركيا من الدول المتأخرة كثيراً في ترتيب القوى الاقتصادية إلى الدولة السابعة عشرة بين القوى الاقتصادية العالمية، وهذا يُحسب له دون ريب. ويحسب له أيضاً تحجيمه للمؤسسة العسكرية، رغم أنه لم يكن أول من وقف بوجهها. إذ لا يمكن هنا نسيان وقفة الليبرالي تورغوت أوزال في وجهها

على الحكومة أن ترفض تحويل الصراع الدموي إلى أرقام في اللعبة الانتخابية

ووقفة زعيم اليسار التركي مصطفى بولنت أجاويد الذي طالما رفض إملاءات العسكر على الحكومات المدنية، ورفع صدهم شعار «بصمجي يوك»، ويعني أنه لن يبصم وحسب على القرارات التي يتخذها العسكر. ولكن، مع كل هذه الإنجازات لأردوغان، فإنه سيخسر كل شيء وستخسر معه تركيا فرصة ذهبية لحل هذه المعضلة القاسية إن واصل اعتماد الحل الأمني والتشدد السياسي في مواجهة الحركة

الشرق الأوسط وتطورات «الربيع العربي»، رغم انتكاساته البالغة أخيراً، تبدو صغيرة جداً، وغير ذات مردود سياسي أو استراتيجي مهم، وهذا ما يفاقم من نشاط العوامل والتراكمات السلبية في هذه القضية.

إن على حكومة أردوغان التي تواجه اليوم تصاعداً في حدة الصراع المسلح بين التمرد القومي المسلح الذي يقوم به أنصار أوجلان من جهة، والجيش النظامي والميليشيات المحلية التابعة للحكومة في ما يسمى قوات «حراس القرى» من جهة أخرى، وتصاعداً آخر في النشاطات السلمية كالتظاهرات والإضراب العام عن الطعام الذي قام به المعتقلون والسجناء الأكراد للمطالبة بحقهم في تعلم لغتهم القومية وإطلاق سراح زعيمهم أوجلان، إن على هذه الحكومة أن تعيد حساباتها على نحو جذري، يقطع مع عقلية المؤسسة العسكرية ويرفض تحويل هذا الصراع الدموي بين المكونات المجتمعية في تركيا اليوم إلى أرقام في اللعبة الانتخابية. لقد كان رد الفعل الأولي لأردوغان على إضراب المعتقلين والسجناء الأكراد عن الطعام استفزازياً، ولا يليق برجل دولة مهمة بحجم تركيا ووزنها. إذ سخر رئيس الوزراء التركي من المضربين قائلاً «إنهم يضربون عن الطعام حتى الموت، فيما يتناول قادتهم الكباب». ولعل أقل ما يقال عن هذه اللغة إنها مهينة وبعيدة عن الكياسة. لقد